

Distr.: General  
22 September 2021  
Arabic  
Original: English

المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة  
الحظر الشامل للتجارب النووية  
23 أيلول/سبتمبر 2021

مشروع الإعلان الختامي  
وتدابير الترويج لبدء نفاذ  
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية  
إعلان الذكرى السنوية الخامسة والعشرين

الإعلان الختامي

- 1- نحن، الدول المصدقة، اجتمعنا، مع دول موقعة أخرى، يوم 23 أيلول/سبتمبر 2021، لمناقشة تدابير عملية لتسهيل التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (المعاهدة). ويساورنا قلق عميق من أن إمكانية دخول المعاهدة حيز النفاذ لا تزال غير واضحة بعد 25 عاما من فتح باب التوقيع عليها. ونؤكد أن من شأن معاهدة عالمية يمكن التحقق بفعالية من الامتثال لها أن تكون صكا أساسيا في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ويصادف شهر أيلول/سبتمبر من عام 2021 الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمعاهدة. واحتفاءً بهذا الحدث البارز، نؤكد من جديد الأهمية الحيوية للمعاهدة وللتعجيل ببدء نفاذها، ونحث جميع الدول على مواصلة الاهتمام بهذه المسألة على أرفع مستوى سياسي.
- 2- نؤكد مجدداً أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعربت عن تأييدها الساحق للمعاهدة وللتعجيل ببدء نفاذها في مناسبات كان آخرها قرارها A/RES/75/87؛ وتتجلى قوة وثبات الإرادة والدعم الدوليين لإنفاذ هذه المعاهدة في مؤتمر قمة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي الذي عقد في نيويورك في 24 أيلول/سبتمبر 2009 واعتمد فيه القرار 1887؛ والاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدت بتوافق الآراء بخصوص إجراءات متابعة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2010؛ والدعوات إلى بدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن التي جاءت في إطار الأعمال المضططلع بها في فيينا وجنيف ونيويورك والمؤدية إلى عقد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2020؛ وكل القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة في عامي 2019 و2020 وسائر القرارات والمقررات ذات الصلة في سياق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونستذكر القلق البالغ الذي أعرب عنه في الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر فيما يتعلق بالكوارث الإنسانية التي ستجتم عن أي استخدام للأسلحة النووية. ونؤكد مجدداً ما أعرب عنه من

تأييد واسع النطاق في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة منذ فتح باب التوقيع عليها في عام 1996 لأهمية بدء نفاذ المعاهدة في أبكر وقت ممكن باعتبارها أداة حيوية متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

3- تؤكد مجدداً على أهمية أعمال المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترحب بمجموعة الأنشطة المتضافرة للتوعية بشأن التصديق على المعاهدة التي تشترك في هدف واحد هو التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة، بما فيها أنشطة فريق الشخصيات البارزة وفريق شباب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وجهود كل دولة من الدول الموقعة، بما في ذلك الاجتماع الوزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونشيد بما يقدمه الأمين التنفيذي والأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (المنظمة) من دعم لتلك الأنشطة.

4- نرحب بتوقيع 185 دولة على المعاهدة وبتصديق 170 دولة عليها، منها 36 دولة يلزم تصديقها على المعاهدة لكي يبدأ نفاذها (الدول المدرجة في المرفق 2). ونرحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز في إكساب المعاهدة طابعا عالميا، ونعترف بأهمية تصديق كوبا وتوقيعها على المعاهدة وتوقيع اتحاد جزر القمر على المعاهدة منذ مؤتمر عام 2019 المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث الدول الثماني المتبقية من الدول المدرجة في المرفق 2 (وهي مدرجة في التذييل)، التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي يبدأ نفاذها، على أن توقع وتصدق على المعاهدة دون مزيد من التأخير، واضعة في اعتبارها أن باب التوقيع على المعاهدة فُتح قبل أكثر من 25 عاما، وندعو هذه الدول إلى أن تبادر من نفسها بالتوقيع والتصديق على المعاهدة. وفي هذا الصدد، نرحب بإتاحة أي فرصة للتواصل مع الدول غير الموقعة، وبالأخص الدول المدرجة في المرفق 2. ولذلك نود أن نشجع هذه الدول على المشاركة بصفة مراقب في الدورات المقبلة للجنة التحضيرية للمنظمة.

5- تؤكد مجدداً كذلك على أن "وقف جميع التجارب التجريبية للأسلحة النووية وجميع التجارب النووية الأخرى، بفرض قيود على تطوير الأسلحة النووية وعلى تحسين نوعيتها وبوضع حد لاستحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية، يشكل تدبيرا فعالا لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه". وريثما يبدأ نفاذ المعاهدة، نجدد تأكيد التزاماتنا التي أوردناها في استنتاجات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2010، وندعو جميع الدول إلى الإحجام عن إجراء تجارب تجريبية للأسلحة النووية أو أي تجارب نووية أخرى، وعن استحداث واستخدام تكنولوجيا جديدة للأسلحة النووية، وعن أي أعمال يكون من شأنها تقويض هدف المعاهدة ومقصدها وتنفيذ أحكامها، والالتزام بجميع القرارات الحالية بشأن وقف التجارب التجريبية للأسلحة النووية، مع التأكيد على أن هذه التدابير ليس لها نفس المفعول الدائم والملزم قانونا لإنهاء تجريب الأسلحة النووية وجميع التجارب النووية الأخرى، وهو ما لا يتسنى تحقيقه إلا ببدء نفاذ المعاهدة.

6- نلاحظ مع الأسف عدم إحراز أي تقدم ملموس منذ مؤتمر المادة الرابعة عشرة في عام 2019 على صعيد تصديق الدول الحائزة لأسلحة نووية على المعاهدة، وهو ما يلحق الضرر بجهودنا المشتركة الرامية إلى الترويج لبدء نفاذ المعاهدة. ونشير بعزم إلى التعهد الذي قطعه جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية بالتصديق على المعاهدة على وجه السرعة، مع الإشارة أيضا إلى أن القرارات الإيجابية التي تتخذها تلك الدول سيكون لها تأثير جيد فيما يتعلق ببدء نفاذ المعاهدة وإكسابها طابعا عالميا.

7- نشير إلى إدانتنا، في إطار ولاية المعاهدة فيما يتعلق بحظر التجارب النووية، للتجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام 2006. ونعرب عن تقديرنا للفعالية التي أثبتتها نظام التحقق التابع للمعاهدة فيما يتعلق بتلك التجارب النووية، مما يبرز الضرورة الملحة لبدء نفاذ المعاهدة. ونذكر بالبيان الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نيسان/أبريل 2018 بشأن وقف التجارب النووية، والجهود الرامية إلى تفعيل موقع بونغغي - ري للتجارب النووية،

ونلاحظ البيان الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كانون الثاني/يناير 2020 وتبين فيها أنها أصبحت في حل من ذلك الالتزام. ونؤكد مجددا أهمية التنفيذ التام لجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة التي تقضي "بأن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وأن توقف فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة"، وفي الوقت ذاته بأن مجلس الأمن "سيبقى تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قيد الاستعراض المستمر" وأنه "على استعداد لتعزيز التدابير أو تعديلها أو تعليقها أو رفعها، حسبما تدعو إليه الحاجة، في ضوء امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية". ونشدد على أهمية تجريد شبه الجزيرة الكورية بالكامل من الأسلحة النووية بالوسائل السلمية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، بسبل منها المحادثات السادسة الأطراف. ونرحب بالجهود الدبلوماسية، ومن جملتها عقد مؤتمرات قمة لجميع الأطراف المشاركة في هذه العملية، والتشجيع على الحوار المستمر لتحقيق هذه الغاية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة.

8- ما زلنا ملتزمين التزاماً كاملاً بتقديم ما يلزم من دعم سياسي وتقني ومالي لتمكين اللجنة التحضيرية للمنظمة من إنجاز جميع مهامها بأكثر السبل كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، وفقاً لأحكام المعاهدة والقرار المنشئ للجنة التحضيرية الصادر في عام 1996، ولا سيما مواصلة بناء جميع عناصر نظام التحقق، الذي سيكون نطاقه العالمي غير مسبوق. ونلاحظ مع الارتياح التقدم الإضافي المحرز في إنشاء نظام الرصد الدولي، الذي يضم حالياً 302<sup>(1)</sup> مرفق معتمد، وأداء مركز البيانات الدولي، والتقدم المتواصل في تعزيز قدرات التفيتش الموقعي، بسبل منها إجراء التمرينات التحضيرية بالاستناد إلى الدروس المستفادة من نجاح إجراء التمرين الميداني المتكامل لعام 2014 في الأردن. ونرحب بنقل جميع الدول بيانات نظام الرصد الدولي إلى مركز البيانات الدولي على أساس التجريب والتشغيل المؤقت قبل بدء نفاذ المعاهدة وفقاً للمبادئ التوجيهية المعتمدة في الدورة التاسعة عشرة للجنة التحضيرية. وننتقل إلى بدء نفاذ المعاهدة وفقاً للمادة الرابعة عشرة منها، مدركين أن هذا وحده هو الذي سيجت استخدام نظام التحقق، بجميع عناصره، لأغراض التحقق.

9- نعرب عن تفاؤنا، ونحن نضع نصب أعيننا هدف المعاهدة المتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، من أن عنصر نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي من نظام التحقق قد أثبتا، إلى جانب الولاية المسندة إليهما، فائدتهما في جلب منافع علمية ومدنية ملموسة، بما في ذلك نظم الإنذار بالتسونامي وربما نظم إنذار بكوارث أخرى. وسوف نواصل النظر في السبل الكفيلة بضمان إمكانية تشارك المجتمع الدولي في هذه الفوائد على نطاق واسع وفقاً للمعاهدة وبتوجيه من اللجنة التحضيرية للمنظمة. ونقر أيضاً بأهمية بناء القدرات وتبادل الخبرات ذات الصلة بشأن نظام التحقق، بسبل منها عقد مؤتمرات العلم والتكنولوجيا.

10- نؤكد مجددا تصميمنا على اتخاذ خطوات محددة وقابلة للتنفيذ من أجل التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة وإكسابها طابعاً عالمياً، ونعتمد التدابير التالية تحقيقاً لهذه الغاية:

(أ) بذل قصارى جهودنا واستخدام كل السبل المتاحة لنا للتشجيع على زيادة التوقيعات والتصديقات على المعاهدة، وحث جميع الدول على الحفاظ على الزخم الذي ولدته هذا المؤتمر وعلى مواصلة الاهتمام بالمسألة على أرفع مستوى سياسي؛

(ب) دعم وتشجيع المبادرات والأنشطة المتضافرة للتوعية على كل من المستوى الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف من أجل الترويج لبدء نفاذ المعاهدة وإكسابها طابعاً عالمياً؛

(1) يعدل إذا لزم الأمر.

- (ج) تشجيع الدول المصدقة على مواصلة ممارستها المتمثلة في اختيار جهات تنسيق لتعزيز التعاون بهدف الترويج لمزيد من التوقيعات والتصديقات، مع الإحاطة علماً بخطة عمل تضعها جهات التنسيق المذكورة لتنفيذ التدابير المعتمدة في هذا البيان؛
- (د) وضع قائمة بجهات اتصال ببلدان، من بين الدول المصدقة، تتطوع لمساعدة جهات التنسيق في مختلف المناطق على تعزيز الأنشطة الرامية إلى التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة؛
- (هـ) تشجيع الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 على أن تقدم، على أساس طوعي، معلومات عن الخطوات العملية المتخذة من أجل التوقيع/التصديق على المعاهدة؛
- (و) الإقرار بدور فريق الشخصيات البارزة في مساعدة الدول المصدقة في ما تضطلع به من أنشطة للعمل على تحقيق أهداف المعاهدة وتسهيل التعجيل ببدء نفاذها؛
- (ز) تشجيع جميع الدول على المشاركة بنشاط في اليوم الدولي السنوي لمناهضة التجارب النووية، الذي استحدث بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/64/35، والذي يؤدي دوراً فعالاً في زيادة الوعي والتثقيف بشأن آثار التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى؛
- (ح) التشجيع على تنظيم حلقات دراسية إقليمية بالتزامن مع مختلف الاجتماعات الإقليمية من أجل زيادة الوعي بأهمية الدور الذي تؤديه المعاهدة والتشجيع على تبادل التجارب في مختلف المناطق؛
- (ط) دعوة اللجنة التحضيرية إلى مواصلة أنشطتها في مجال التعاون الدولي وفي تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وبرامج تدريبية في المجالين القانوني والتقني بغية التوعية بشأن التصديق على المعاهدة؛
- (ي) دعوة اللجنة التحضيرية إلى أن تواصل العمل على ترويج فهم المعاهدة، بما في ذلك من خلال المبادرات التثقيفية والتدريبية، وأن توضح لجمهور أوسع منافع التطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيات التحقق، مع مراعاة المقاصد والولايات المحددة المنصوص عليها في المعاهدة؛
- (ك) توجيه طلب إلى الأمانة الفنية المؤقتة بأن تواصل تزويد الدول بالمساعدة القانونية فيما يتعلق بعملية التصديق وتدابير التنفيذ، وبأن تضع، في سبيل تعزيز هذه الأنشطة وإبرازها، قائمة بجهات الاتصال الوطنية المعنية بتبادل المعلومات والوثائق ذات الصلة وتعميمها؛
- (ل) توجيه طلب إلى الأمانة الفنية المؤقتة بأن تواصل العمل بصفة جهة وصل لجمع المعلومات عن أنشطة التوعية التي تقوم بها الدول المصدقة وسائر الدول الموقعة، وأن تضع وتحديث خلاصة للمعلومات استناداً إلى البيانات التي تقدمها الدول المصدقة وسائر الدول الموقعة؛
- (م) التشجيع على التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وعناصر أخرى من المجتمع المدني من أجل إنكاء الوعي بالمعاهدة وأهدافها وكذلك بضرورة التعجيل ببدء نفاذها، وكسب مزيد من التأييد لذلك؛
- (ن) التأكيد من جديد على ضرورة تقديم الدعم الكامل لأعمال اللجنة التحضيرية الرامية إلى إكمال نظام التحقق من خلال التعاون الدولي، وضرورة مواصلة بناء القدرات وتبادل الخبرات؛
- (س) تشجيع جميع الدول على المشاركة والمساهمة في إكمال نظام التحقق ودعم المساعي الرامية إلى تعزيز فعالية اللجنة التحضيرية للمنظمة من خلال الدعم التقني والسياسي للأمانة الفنية المؤقتة.

تذييل الإعلان الختامي  
والتدابير الرامية إلى الترويج لبدء نفاذ  
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

قائمة الدول

ألف- الدول التي صدقت على المعاهدة

الاتحاد الروسي	الجبل الأسود	قبرص
إثيوبيا	الجزائر	قطر
أذربيجان	جزر البهاما	قيرغيزستان
الأرجنتين	جزر القمر	كابو فيردي
الأردن	جزر كوك	كازاخستان
أرمينيا	جزر مارشال	الكاميرون
إريتريا	جمهورية أفريقيا الوسطى	الكرسي الرسولي
إسبانيا	جمهورية تنزانيا المتحدة	كرواتيا
أستراليا	الجمهورية الدومينيكية	كمبوديا
إستونيا	جمهورية كوريا	كندا
أفغانستان	جمهورية الكونغو الديمقراطية	كوبا
إكوادور	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كوت ديفوار
ألبانيا	جمهورية مولدوفا	كوستاريكا
ألمانيا	جنوب أفريقيا	كولومبيا
الإمارات العربية المتحدة	جورجيا	الكونغو
أنتيغوا وبربودا	جيبوتي	الكويت
أندورا	الدانمرك	كيريباس
إندونيسيا	رواندا	كينيا
أنغولا	رومانيا	لاتفيا
أوروغواي	زامبيا	لبنان
أوزبكستان	زيمبابوي	لكسمبرغ
أوغندا	ساموا	ليبيريا
أوكرانيا	سان مارينو	ليبيا
أيرلندا	سانت فنسنت وجزر غرينادين	ليتوانيا
أيرلندا	سانت كيتس ونيفس	ليختنشتاين
آيسلندا	سانت لوسيا	ليسوتو
إيطاليا	السلفادور	مالطة
باراغواي	سلوفاكيا	مالي
بالاو	سلوفينيا	ماليزيا

البحرين	سنغافورة	مدغشقر
البرازيل	السنغال	المغرب
بربادوس	سوازيلند	مقدونيا الشمالية
البرتغال	السودان	المكسيك
بروني دار السلام	سورينام	ملاوي
بلجيكا	السويد	ملايف
بلغاريا	سويسرا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
بليز	سيراليون	منغوليا
بنغلاديش	سيشيل	موريتانيا
بنما	ثيلى	موزامبيق
بنن	صربيا	موناكو
بوتسوانا	طاجيكستان	ميانمار
بوركينافاسو	العراق	ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)
بوروندي	عُمان	ناميبيا
البوسنة والهرسك	غابون	ناورو
بولندا	غانا	النرويج
بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)	غرينادا	النمسا
بيرو	غواتيمالا	النيجر
بيلاروس	غيانا	نيجيريا
تايلند	غينيا	نيكاراغوا
تركمانستان	غينيا - بيساو	نيوزيلندا
تركيا	فانواتو	نيوي
ترينيداد وتوباغو	فرنسا	هايتي
تشاد	الفلبين	هندوراس
تشيكيا	فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)	هنغاريا
توغو	فنلندا	هولندا
تونس	فيجي	اليابان
جامايكا	فييت نام	اليونان

**باء - الدول الـ44 المدرجة في المرفق 2 للمعاهدة التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي يبدأ نفاذها وفقا للمادة الرابعة عشرة**

الاتحاد الروسي	بولندا	فنلندا
الأرجنتين	بيرو	فييت نام
إسبانيا	تركيا	كندا
أستراليا	الجزائر	كولومبيا
إسرائيل	جمهورية كوريا	مصر

ألمانيا	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	المكسيك
إندونيسيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
أوكرانيا	جنوب أفريقيا	النرويج
إيران (جمهورية-الإسلامية)	رومانيا	النمسا
إيطاليا	سلوفاكيا	الهند
باكستان	السويد	هنغاريا
البرازيل	سويسرا	هولندا
بلجيكا	شيلي	الولايات المتحدة الأمريكية
بلغاريا	الصين	اليابان
بنغلاديش	فرنسا	

### 1- الدول التي وقعت وصدقت على المعاهدة من بين الدول المدرجة في المرفق 2 بالمعاهدة

أستراليا	تركيا	فنلندا
ألمانيا	الجزائر	فييت نام
إندونيسيا	جمهورية كوريا	كندا
أوكرانيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	كولومبيا
إيطاليا	جنوب أفريقيا	المكسيك
البرازيل	رومانيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
بلجيكا	سلوفاكيا	النرويج
بلغاريا	السويد	النمسا
بنغلاديش	سويسرا	هنغاريا
بولندا	شيلي	هولندا
بيرو	فرنسا	اليابان

### 2- الدول التي وقعت على المعاهدة ولم تصدق عليها بعد من بين الدول المدرجة في المرفق 2 بالمعاهدة

إسرائيل	الصين	مصر
إيران (جمهورية-الإسلامية)	الولايات المتحدة الأمريكية	

### 3- الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة من بين الدول المدرجة في المرفق 2 بالمعاهدة

باكستان	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	الهند
---------	-----------------------------------	-------